

# فضيحة أمانة الحوار ف

**خرج من مبارك أمين عام مؤتمر الحوار الوطني يمارس الترهيب والتضليل لمغالطة الرأي العام في محاولة إخفاء تورطه مع اطراف سياسية بمحاولة الاعتداء على الشيخ سلطان البركاني عضو مؤتمر الحوار. والاستاذ احمد الكحلاني عضو مؤتمر الحوار في جلسات الأربعاء والخميس في محاولة لتمرير تقرير مزور وكاذب وغير متفق عليه من قبل معظم المكونات باسم تقرير فريق الحكم الرشيد.**

**توفيق الشرعبي- منصور الغدرة- فيصل الحزمي**

التابع لطالبان حزب الإصلاح.. في محاولة الاعتداء على الشيخ سلطان البركاني والاستاذ احمد الكحلاني.. ومنعهما من توضيح الحقائق وكشف المغالطات في التقرير والخبر والمخالفات للمبادرة وإذا كان جوهر الخلاف هو حول ما يسمى بمقترح مشروع النص البديل للمادة «45» من تقرير الفريق.. فنجد أن النص الذي نشر عبر أمانة الحوار في وسائل الاعلام الرسمية فعلا كاذب.. حيث نجد في الوثيقة المرفقة أنه لم يوقع عليه أي ممثل عن المؤتمر الشعبي العام.. فأى توافق هذا الذي يزعمه خبر الأمانة العامة للحوار.. وبهذا الخصوص قال الدكتور عادل الشجاع عضو مؤتمر الحوار إن ما تعرض له الشيخ سلطان البركاني عضو مؤتمر الحوار من محاولة اعتداء أثناء إلقاءه نقطة الاعتراض على تقرير فريق الحكم الرشيد.. هو عمل مدبر، فما حدث يوم الثلاثاء في جلسة مؤتمر الحوار ان يكون المؤتمر الشعبي ومكون التحالف بالإضافة إلى ممثلين من مكونات المرأة والرئيس والمجتمع المدني كان لهم اعتراض على ما ورد في تقرير فريق الحكم الرشيد واتفقوا على تقديم اعتراض بذلك إلى هيئة الرئاسة.. التي قبلت نقطة الاعتراض، وعلى إثر ذلك توجه الشيخ سلطان البركاني إلى المنصة لالقاء الاعتراض وتنفيذ ما ورد في التقرير من مخالفات للمبادرة الخليجية إلى ما تم اضافته للتقرير بعيداً عن بعض مكونات الفريق.. وحين صعد للمنصة لالقاء الاعتراض اذا بمكون الشباب يتحرك إلى المنصة ويحاول ان يمنعه بالقوة.. وكان واضحاً جداً ان الفوضى التي حدثت كانت مبيتة ولم تكن وليدة اللحظة.. بل دليل ان الامين العام كان متعاطفاً مع تلك العناصر.. مشيراً إلى ان مثل هذه التصرفات الترهيبية تستخدم بين حين وآخر، وتؤكد

فما حدث داخل أروقة مؤتمر الحوار كشف عن فضيحتين في آن واحد.. الاولى تورط أمين عام الحوار في لعبة قذرة سواء من خلال انخياره لاطراف سياسية ضد اطراف أخرى عبر التلاعب بالتقارير والخبار ومحاضر الجلسات.. والاخرى تحويل جلسات مؤتمر الحوار الى مركز لممارسة عمل استخباري رخيص واستخدام مسولياته في توظيف النقاشات لمحاولة تفجير خلافات داخل اطراف سياسية أيضاً.. طبعاً أن يخرج تقرير فريق الحكم الرشيد بقرارات وتوصيات فذلك من صلب مهامه وأن يختلف أعضاء الفريق أو يتعارفوا فذلك امر طبيعي.. لكن الشيء غير الطبيعي هو ان تتحول أمانة الحوار الى مليشيات تعمل لصالح طرف.. وإذا كان أمين عام الحوار ورئاسة الحوار يومها تدار من أحزاب مشهورة بالتصفيات والتأمر والغدر في الاجتماعات.. ويعددها الشعب اليمني حق المعرفة.. غير أن تورط أمانة الحوار فيما يحدث جريمة لا يجب السكوت عنها.. خصوصاً وأن المشكلة لم تعد التزيير والمغالطات والاضافات أو ما يسمى بالخطأ.. بل لقد تطور الأمر الى محاولة استخدام العنف ضد ممثلي المؤتمر والتحالف وبقية المكونات الأخرى.. ولم يتم الامانة العامة بتطبيق النظام الداخلي واللوائح المتبعة.. بل وقعت مع رئاسة مؤتمر الحوار موقف المشجع لولئك الفوضى.. طبعاً مصلحة أمانة الحوار ورئاسة مؤتمر الحوار واضحة فهم يشعرون أن محاولات تمديد الحوار تحت مسمى مرحلة تأسيسية جديدة قد فشلت.. وهذا يعني أنهم سيخسرون الكثير معنوياً، وستتوقف الملايين التي تتدفق إلى أرصدهم على حساب استمرار معاناة الشعب اليمني.. لهذا فقد تعمدوا تفجير أول حزام ناسف عبر تقرير فريق الحكم الرشيد وشلة «حسب الله»

أن الذين يعرفون مؤتمر الحوار هم الذين يتهمون الآخرين بأنهم معرقلون.. وحمل شجاع رئاسة مؤتمر الحوار مسؤولية الاعتداء على البركاني لأنها سمحت أولاً بتسليم للمتطرفين وقطاع الطرق بأن يتصرفوا بهذا التصرف وكان يفترض أن تحيلهم إلى لجنة المعايير والاضباط احتكاماً لقواعد مؤتمر الحوار وللإلحاح الداخلي.. لكنهم لم تفعل ذلك بل إن الدكتور ياسين سعيد نعمان اعتبر ان مقاطعة الإلقاء نقطة الاعتراض على تقرير الحكم الرشيد هي شبيهة بموقف المؤتمر الشعبي العام حينما اعترض على الإلقاء بيان الشباب مع ان هناك فرقاً كبيراً بين الواقعتين.. مؤكداً تحيز رئاسة مؤتمر الحوار وتشجيعها بشكل واضح لمثل هذه الممارسات المخلة من قبل تلك العناصر الذين لا يؤمنون بالحوار، ولم يفرقوا بين وجودهم أمام بوابة الجامعة وبين وجودهم بمفندق موفيمبيك.

## الكللاني يطالب بالتوقيعات على التقرير ورئاسة الحوار تتهرب وترفع الجلسة

### رئاسة الحوار متعصبة وتدفع المتطرفين لترهيب ممثلي المؤتمر الشعبي

#### أهم الملاحظات التي طرحها الكللاني

نحن في المؤتمر الشعبي العام نريد ان نطرح رأينا فيما يتعلق بهذا التقرير.. خصوصاً وأن لدينا نظاماً داخلياً نتحكم فيه جميعاً. فهذا التقرير يجب ان تنطبق عليه الاجراءات المحددة في النظام الداخلي، فإذا كان قد تم التوافق عليه.. نريد ان تقدموا لنا صفحة واحدة بأسماء الموقعين عليه، فإذا كان قد تم التصويت على التقرير وحصل على 75% أو أكثر نريد وفقاً للنظام الداخلي ان نعرف من الذين صوتوا عليه.. فهذا غير مقبول.. أما ان يقدم التقرير ولم يتم التصويت عليه.. إلا من قبل (26) توقيعاً من المتحاورين اي بنسبة 54%.

لذا نطالب بإعطائنا كشافاً بأسماء الذين صوتوا عليه.. كما نطالب بإعادة التقرير إلى الفريق لتنفيذ الاجراءات القانونية وأن تحترم رئاسة الحوار النظام الداخلي.. انتم قلمتم.. دولة نظام وقانون.. إذا لابد من احترام القانون وهو النظام الداخلي لمؤتمر الحوار.. إذا أردتم ان تكون الاجراءات صحيحة.



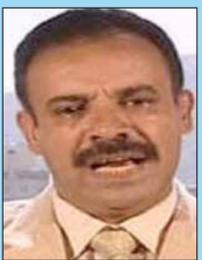
#### التقرير لم يتم التصويت عليه والموقعون 26 عضواً فقط

من سلق تقارير الحوار بطريقة مغلوبة، حيث تبدو هيئة رئاسة الحوار غير مستوعبة لمهامها ولا تعي اللوائح المنظمة للحوار.. مشيرين الى ان عدم القبول بالأخر ظهر بشكل مقيت بتعصب رئاسة الجلسة ضد أعضاء المكونات الذين يتصدون للمتطرفين في البلاد ودخل مؤتمر الحوار..

أقدمت رئاسة مؤتمر الحوار الوطني المكونة من قيادة أحزاب المشترك لليوم الثاني على منع ممثل المؤتمر الشعبي العام الاستاذ أحمد الكللاني من الحديث أمام الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار حول تقرير فريق الحكم الرشيد..

حيث تعرض الأستاذ أحمد الكللاني الخميس لمصادرة حقه في الحديث من قبل رئيس الجلسة محمد قحطان وبعض أعضاء الحوار الذين يمثلون التيارات المتشددة في مؤتمر الحوار وحالوا دون تمكنه من طرح موقف المؤتمر الشعبي العام على التقرير على الرغم من ان رئاسة الجلسة كانت قد سمحت له بالتحدث إلا أنه عند بدء الكللاني بطرح الملاحظات على التقرير اضطر رئيس الجلسة الى مقاطعته ولم يجد أمامه من وسيلة إلا رفع أعمال الجلسة، الأمر الذي أثار استياء أعضاء مؤتمر الحوار واعتبروا ذلك تصرفاً مخالفاً للأنظمة والمواثيق لديه ملاحظات حول التقرير، مبررين عن خشيتهم

#### د. فتحي السقاف: رئاسة الحوار تخالف اللوائح و4 مكونات رفضت التقرير



الى ذلك علق الدكتور فتحي السقاف على ما حدث من قبل رئاسة مؤتمر الحوار وقال: هذا انتهاك صارخ الواضح للأنظمة الداخلية لمؤتمر الحوار فهناك أربعة مكونات لم توافق على هذا التقرير ولهذا يجب ان يعاد إلى التصويت عليه مرة ثانية.. ولكن يبدو ان هناك نوعاً من التحامل من قبل رئاسة الجلسة.. حيث انها سمحت لممثل المؤتمر الشعبي العام الحديث لدقيقة واحدة إلا أنه تم مقاطعته بإعلان رفع الجلسة.. وقال: نحن كمراقبين من وجهة نظرنا هناك خرق واضح وصريح للأنظمة الداخلية لمؤتمر الحوار.. وتقرير الحكم الرشيد يجب ان يعاد مرة ثانية للتصويت عليه..

#### ناصر باعوما

## عصاة خلف الكواليس تطبخ التة

### القانون ينظم اختيار رؤساء وأمناء الأحزاب وليس مؤتمر الحوار

نرفض تضمين الدستور الجديد تفاهات المأزومين لا يجب تفصيل مخزجات الحوار على مقاسات أشخاص

### تقرير الحكم الرشيد

المؤتمر الشعبي العام جهودنا وهذا وتوجهنا منصب في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني مهما كانت الاستفزازات أو التحديات التي نواجهها من قبل الذين يسعون لعرقلة الحوار الوطني. قراءتكم للتحديات التي يواجهها مؤتمر الحوار الوطني؟ هناك تحديات وعراقيل يواجهها مؤتمر الحوار خصوصاً بعد تاريخ 18 سبتمبر 2013م اليوم الذي كان مقرراً لإنهاء أعمال مؤتمر الحوار.. فبعد

هل الخطأ في الطباعة أم في السياسة.. - بالسيساسة.. هناك تشكيل لجان مصغرة من خلف الكواليس لصياغة التقارير دون ان تمر على الآخرين وهذا يتنافى مع اللوائح الداخلية لمؤتمر الحوار. تقييمكم لما وصل إليه مؤتمر الحوار بشكل عام وليس على مستوى فريق الحكم الرشيد؟ هناك خطوات مهمة قطعها مؤتمر الحوار ومفتائلون بنجاحه ونحن في

أكد ناصر باعوما عضو مؤتمر الحوار الوطني انه يتم تشكيل لجان مصغرة من خلف الكواليس لصياغة تقارير الفرق.. وقال في حوار مع «الميثاق» كثير من الفقرات أضيفت الى تقرير فريق الحكم الرشيد دون ان نطلع عليها أو نعلم عنها شيئاً.. وأضاف: لن نسمح بمرور هذا التقرير بصيغته الحالية كما أننا لن نسمح بتضمين الدستور تفاهات المأزومين الذين يريدون ان يفضلوا مواد الدستور على مقاسات أشخاص وأطراف بعينها... وقضايا أخرى تطرق إليها في الحوار التالي:

- لماذا تحترضون على مناقشة تقرير فريق الحكم الرشيد؟ - الأصل انها تقدم مادة مادة ويتم التصويت عليها، ولكن هذا لم يحصل مطلقاً، ونحن لم نوقع على التقرير.
- لكن الأمانة العامة أعلنت أنه تم التوافق على التقرير؟ - ربما هذا في قانونهم الخاص.. أما النظام الداخلي لمؤتمر الحوار فينص على قراءة المواد مادة مادة ويتم التصويت عليها وتسجيل عدد المصوتين والرافضين والمتحفظين وهذا لم يحصل.
- هل اعتراضكم رسمياً على ما يحدث؟ - نحن معترضون منذ 18 سبتمبر 2013م وسجلنا اعتراضنا الخميس الماضي في الجلسة.
- ما مضمون اعتراضكم؟ - لا نريد ان نفصل المستقبل على مقاسات البعض، لقد أكدنا ومازلنا نؤكد ان الوطن يتسع للجميع، والشعب اليمني هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة أما ان يأتي مسؤول قيادي سواء كان في لجنة التوفيق أو في هيئة رئاسة المؤتمر ويقوم بتفصيل أفياء ومواد على مقاسات أشخاص أو أطراف فهذا مرفوض. يعني انتم معترضون على مواد تتعلق باختيار رئيس الجمهورية
- ورؤساء الأحزاب؟ - من حق الشعب ان يختار رئيسه، ومن حق الاحزاب ان تختار رؤسائها وأمنائها العاميين وفقاً لقانون الاحزاب وأنظمتها الداخلية، وهذا ليس من حق مؤتمر الحوار.
- حالياً تقرير فريق الحكم الرشيد معروض للتصويت في الجلسة العامة الثالثة.. هل سيمر هذا التقرير؟ - لن يمر لان هناك مكونات معترضة وهي مكونا المؤتمر وأحزاب التحالف ومكون الشباب، ولو عدنا للنظام الداخلي لمؤتمر الحوار سنجد أنه اذا اعترض مكونات على التقرير فيعتبر لاجباً ويعاد من جديد الى الفريق.
- هناك مكونات تتفاجأ عند مناقشة هذا التقرير أو ذاك بوجود فقرات في التقارير لم تكن موجودة عند إقرارها.. من يقف وراء إدراج فقرات أو إلغاء فقرات أخرى؟ - أنا عضو في فريق الحكم الرشيد وجدت معظم الفقرات التي وردت في التقرير لم أطلع عليها الى الآن.
- دخلت من خلف الكواليس؟ - الأمانة العامة هي الأعم بهذا ويمكن توجيه السؤال لها في هذا الجانب.